اهتزازات واضطرابات

بليك كلايتون

Blake C. Clayton

جنون السوق
Market Madness

قرن من الذعر بشأن النفط، والأزمات، والانهيارات
A Century of Oil Panics, Crises, and Crashes

Oxford University Press, New York, 2015, (248 pp., $27.95 (cloth.

منذ نشر مقال توماس مالثوس بشأن مبدأ السكان في عام ١٧٩٨، شعر الناس بالقلق من أن محدودية توافر الموارد الطبيعية يمكن أن تعيق النمو الاقتصادي والرفاهية البشرية. وبالنسبة للموارد الطبيعية غير المتجددة (على سبيل المثال الوقود الأحفوري مثل النفط والغاز الطبيعي والفحم)، فقد تركزت مخاوف نظرية مالثوس على النضوب.

وحتى الآن، لم تتحقق هذه االمخاوف. وتشير الأدلة المتزايدة والقوية إلى اتجاه هبوطي في الأسعار الحقيقية للسلع الأولية، برغم النمو الهائل في إنتاج السلع الأولية غير المتجددة. وعلى الرغم من ذلك، فإن المخاوف من حدوث نقص في الموارد، بما في ذلك النفط الخام، تميل إلى الظهور بانتظام عندما ترتفع الأسعار فوق الاتجاه العام.

وقد نكون نشهد نهاية نوبة أخرى من الخوف واسع النطاق من نضوب النفط. وقد جذبت التوقعات بأن إنتاج النفط العالمي سيصل إلى ذروته اهتماما واسعا عندما وصلت أسعار النفط إلى مستويات قياسية جديدة في مطلع الألفية، ولكنها تراجعت منذ ذلك الحين بفضل ثورة النفط الصخري في أمريكا الشمالية وانخفاض أسعار النفط إلى النصف في أواخر عام ٢٠١٤.

ويتناول بليك كلايتون، الاقتصادي حاليا في سيتي بنك والزميل السابق المعني بالطاقة في مجلس العلاقات الخارجية، بالتحليل في كتاب جنون السوق أربع نوبات من الخوف المتزايد حول نضوب النفط من خلال عدسة «القلق غير المنطقي»، في إشارة إلى الكتاب الشهير لروبرت شيلر بعنوان الوفرة غير الرشيدة عن أسواق الأسهم والإسكان. وفرضية كلايتون هي أن بعض العوامل الاجتماعية والثقافية والنفسية التي تستند إليها الوفرة غير الرشيدة تنطبق أيضا على القلق غير المنطقي.

ويركز كلايتون على إحدى حجج شيلر، وهي أن توسعات سوق المضاربة في الأسهم والإسكان كثيرا ما تصاحبها تصورات واسعة الانتشار بأن المستقبل أكثر إشراقا أو يتسم بقدر أقل من عدم اليقين مما كان عليه من قبل. وفي أسواق النفط، أدى الارتفاع المطرد في الأسعار إلى إثارة مخاوف من حدوث نقص، استنادا إلى تفسيرات مختلفة لحجة أنه لا يوجد إلا نفط محدود في الأرض ويجب أن ترتفع الأسعار دائما لتحقيق التوازن بين العرض والطلب.

وتختلف الخصوصيات عبر النوبات الأربع التي يعاينهاكلايتون، والتي تمتد عبر القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين، ولكن هناك عناصر مشتركة. فعلى سبيل المثال، زاد الطلب على النفط بشكل سريع في البداية من عام ١٩٠٩ إلى عام ١٩٢٧ مع هيمنة محرك الاحتراق الداخلي في مجال النقل وتطور صناعة البتروكيماويات. وعززت الحرب العالمية الأولى زيادة الطلب. وخلصت دراسة أجرتها هيئة المسح الجيولوجي الامريكية في عام ١٩٠٩ لمجموع حجم احتياطيات النفط الخام في الولايات المتحدة إلى أن هذه الاحتياطيات سوف تستنفد بحلول عام ١٩٣٥. وأقرت الدراسة بإمكانية اكتشاف حقول نفط جديدة، ولكنها رأت أن ذلك غير مرجح. ولن تكون هذه هي المرة الأخيرة التي يتم فيها تقدير الكمية المتغيرة اقتصاديا من النفط في الحقول المعروفة ونطاق الاكتشافات الجديدة والتطورات التكنولوجية بأقل من حجمها الإجمالي بكثير.

وخلال النوبة الأولى، لم تتحقق التحولات الهيكلية المتوقعة في السوق. وادعى مؤيدو نظرية وصول النفط إلى ذروته، على سبيل المثال، أن حوالي نصف جميع موارد النفط الموجودة تحت الأرض استخدمت بالفعل وأن الانخفاض في الإنتاج لا مفر منه. ولكن استمرت قاعدة الموارد النفطية المحتملة في الزيادة. وتضمنت النوبة الثانية توقعاتبارتفاع الأسعار إلى الأبد، بسبب

بما أن النفط قابل للتخزين، فإنه أصل طبيعي

التحولات الهيكلية الفعلية. وخلال النوبة الثالثة، وهي عصر منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) في السبعينات والثمانينات، كان من المفترض على نطاق واسع أن تؤدي القوة السوقية لأوبك إلى زيادة مستمرة في أسعار النفط. ولكن اختلفت قوة السوق هذه على مر الزمن مع دخول منتجين آخرين وحدوث تحولات في الطلب.

ومن اللافت للنظر أن كلايتون لا يتبع رحلة شيلر إلى النهاية. فهو لا ينظر إلى الصلة المحتملة بين القلق غير المنطقي والزيادات في أسعار النفط أو إمكانية حدوث فقاعات في الأسعار. وقد لا يمثل إهمال هذه الصلة في النوبات المبكرة مشكلة، نظرا للآليات التي كانت سائدة لتحديد الأسعار والتدخل الحكومي (على سبيل المثال، وقت الحرب). وبدلا من ذلك، يدعي كلايتون أن الذين كانوا يروجون للقلق إزاء النفط كانت لديهم أحيانا دوافع سياسية، حيث سعوا إلى التأثير على السياسات الحكومية التي تؤثر على سوق النفط. ولكن في النوبة الأخيرة، بين عامي ١٩٩٨ و٢٠١٣، تشكلت أسعار النفط في سوق السلع الحاضرة، وتوسعت سوق المشتقات النفطية بسرعة. وبما أن النفط قابل للتخزين، فإنه أصل طبيعي، وتستحق العلاقة بين القلق غير المنطقي وتكوين الأسعار خلال هذه النوبات المزيد من النقاش.

وتتعلق أول نوبتين غالبا بالولايات المتحدة تحديدا، وهو أمر مفهوم لأن الأسواق في ذلك الوقت كانت أقل تكاملا على المستوى الدولي. ومع ذلك، فإن القراء المهتمين بقضايا النفط سيجدون أحداث هاتين الحلقتين مثيرة للاهتمام، وخاصة النوبة الأولى التي تتناول بالبحث صعود حركة الاحتفاظ بالنفط في الولايات المتحدة وأماكن أخرى.

توماس هلبلينغ
رئيس قسم الدراسات الاقتصادية العالمية، إدارة البحوث في صندوق النقد الدولي

ست درجات من الدمار

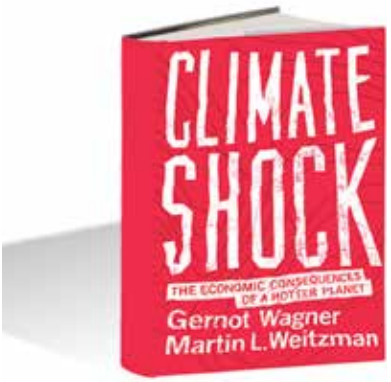

غرنوط فاغنر ومارتن وايتزمان

Gernot Wagner and Martin L. Weitzman

الصدمة المناخية
Climate Shock

الانعكاسات الاقتصادية لأكثر الكواكب حرارة

The Economic Consequences of a Hotter Planet

Princeton University Press, Princeton, New Jersey, 2015, 264 pp., $27.95 (cloth).

يقدم هذا الكتاب المليء بالمعلومات، والمقنع، والسهل قراءته إلى الجمهور العام الأسباب الأساسية لتخفيف آثار تغير المناخ العالمي.

ويشير كتاب الصدمة المناخية إلى أن السبب الأكثر إلحاحا للعمل على تخفيف آثار تغير المناخ هو احتمال حدوث نتائج كارثية، وأهمها احتمال نسبته ١٠٪ أن تزيد درجة الحرارة بمقدار ٦ درجات مئوية ما لم تتخذ تدابير في هذا القرن. ويدفع الكاتب بأن تسعير الكربون ينبغي أن يحتل مركز الصدارة في جهود التخفيف من الآثار ولكنه يحذر من التحديات، وليس أقلها الانتفاع بلا مقابل (إغراء فرادى البلدان أن تتجنب تخفيف الآثار نظرا لأن جميع البلدان تتحمل تكاليف تغير المناخ العالمي). وبدون جهود تخفيف الآثار، قد تلجأ فرادى البلدان إلى الهندسة الجيولوجية غير المكلفة مثل إطلاق جزيئات الكبريت في الغلاف الجوي لتشتيت الأشعة الشمسية، وهو ما يترتب عليه مخاطر كبيرة، بما في ذلك تغير أنماط هطول الأمطار على مستوى العالم، إضافة إلى الفشل في التغلب على التهديدات التي تتعرض لها سلسلة الأغذية البحرية من تحمض المحيطات.

وهناك أدلة راسخة تدعم تسعير الكربون، أي فرض رسوم على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناجمة عن احتراق الوقود، وهو أن أسعار الانبعاثات تنعكس في أسعار الوقود كثيفة الاستخدام للكربون ، والكهرباء، والأشكال الأخرى للطاقة، والتي تمثل مجموعة كاملة من فرص تخفيف الآثار. وتشمل هذه الفرص التحول من الفحم إلى الغاز الطبيعي أو الوقود المتجدد والحد من الطلب على الوقود المستخدم في الكهرباء، والنقل، والتدفئة. ولكن ما لم تستخدم عائدات تسعير الكربون بشكل مفيد لضبط أوضاع المالية العامة، أو إجراء تخفيضات ضريبية على نطاق واسع على دخل العمال، وتراكم رأس المال، وما إلى ذلك، يمكن أن يفرض تسعير الكربون تكاليف كبيرة على الاقتصاد.

ولا يتطرق الكاتبان للنقاش الدائر حول ضرائب الكربون مقابل أنظمة تداول الانبعاثات (التي تحد من خلالها الحكومات حقوق التلويث عن طريق إصدار أعداد ثابتة من رخص إطلاق الانبعاثات التي يمكن أن تتداولها الشركات)، على الرغم من أن أنظمة التداول أكثر تعقيدا من وجهة نظري (وهو ما يمكن أن يعني زيادة مخاطر وجود عيوب رئيسية في التصميم). كما أن استقرار أسعار الانبعاثات، الذي يعد ضروريا لفعالية التكاليف من عام إلى عام ولتشجيع الحوافز للاستثمار في التكنولوجيا النظيفة، يعمل بشكل تلقائي بموجب الضريبة، ولكنه يتطلب تدابير إضافية بموجب نظام تداول الانبعاثات، مثل حد أعلى وحد أدنى للأسعار. وفي أنظمة تداول الانبعاثات، تُطرح رخص إطلاق الانبعاثات في مزادات وتحول عائداتها إلى وزارة المالية، إذا كان تسعير الكربون سيمثل جزءا من إصلاح أوسع نطاقا للمالية العامة.

ويشير المؤلفان إلى أن بعض التقديرات الحالية لسعر الانبعاثات الذي يعكس أضرار تغير المناخ في المستقبل (نحو ٤٠ دولارا للطن من ثاني أكسيد الكربون) منخفضة للغاية بسبب المشكلات في نماذج المخاطر المناخية المتطرفة والخصم على المدى الطويل. ولكن يبدو أن هذا الشاغل ذو أهمية عملية قليلة الآن، نظرا لأن حوالي ١٢٪ فقط من الانبعاثات العالمية مسعرة حاليا، عند ما يقرب من ١٠ دولارات للطن أو أقل في العادة.

وسببت قضية الانتفاع المجاني مشكلات كثيرة في المفاوضات الدولية بشأن المناخ فيما يتعلق بإنفاذ تعهدات البلدان بتخفيف الآثار والتعويض المناسب عن التخفيف في البلدان الفقيرة. ولكن قد تكون هناك مبالغة نوعا ما في تقدير حجم المشكلة لأن تسعير الكربون يمكن أن يكون بالفعل في مصلحة البلد إذا كانت المنافع التي تعود على البيئة المحلية تفوق تكاليف تخفيف الآثار، مثلا بسبب انخفاض عدد الوفيات نتيجة تلوث الهواء المحلي الناشئ عن احتراق الوقود الأحفوري. وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن متوسط هذه المنافع عبر البلدان التي تطلق انبعاثات كثيرة يستدعي أن تكون أسعار ثاني أكسيد الكربون في حدود ٥٧ دولارا للطن قبل احتساب منافع الاحترار العالمي.

وقد تكون هناك أسباب أخرى تدعو إلى أن نكون أكثر تفاؤلا بقليل من المؤلفين حول آفاق تسعير الكربون. فالعائدات الجديدة تكون جذابة لوزارات المالية التي تسعى إلى خفض ضرائب أخرى، أو تلبية احتياجات ضبط الأوضاع في أعقاب الأزمة المالية، أو تمويل الخدمات العامة في البلدان التي تقيد فيها القطاعات غير الرسمية الكبيرة القواعد الضريبية الأوسع. ويمكن أن يترتب على تسعير الكربون تمديد مباشر لما تقوم به بالفعل معظم وزارات المالية، حيث إنها يمكن أن تُدخل رسما للكربون على الانتاج الحالي لوقود المحركات وتطبق رسوما مماثلة على الإمدادات من المنتجات البترولية الأخرى، والفحم، والغاز الطبيعي. وهناك حاجة إلى مزيد من التحليل الكمي للمنافع البيئية، والمالية، والصحية، وغيرها الناتجة عن تسعير الكربون على المستوى القطري لمساعدة الحكومات على تبرير تسعير الكربون أمام المشرعين والجمهور.

وكان يمكن أن يتناول الكتاب بمزيد من الاستفاضة التدابير المطلوب أن تصاحب تسعير الكربون. وعلى سبيل المثال، يجب تصميم أدوات (تختلف حسب ظروف البلد) لتخفيف الأثار على الأسر والشركات الضعيفة. وعلى حوافز التكنولوجيا النظيفة أن تقوم بدور أيضا، ولكن هناك حاجة إلى إرشادات بشأن الأدوات التي يتعين استخدامها وكيفية تحديد مستوياتها وكيفية إلغائها تدريجيا مع نضوج تكنولوجيات جديدة. وعلى المستوى الدولي، يجب استكمال عمليات الأمم المتحدة بالجوانب العملية لمراقبة وإنفاذ الاتفاقيات (على سبيل المثال، فيما يتعلق بالحدود الدنيا لضريبة الكربون بين كبار مطلقي الانبعاثات).

وفي حين أن هذا الكتاب يضع القاعدة الفكرية الأساسية، فإن هناك المزيد الذي يتعين القيام به عند التفكير من خلال الجوانب العملية للمضي قدما بتسعير الكربون.

إيان باري
الخبير الرئيسي في سياسة المالية العامة البيئية،
إدارة شؤون المالية العامة بصندوق النقد الدولي